جامعة 8 ماي 1945– قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الملتقى الوطني حول

أزمة الحكم في الدول العربية : تحديات الواقع و مقاربات التغيير

يومي 23 و24 نوفمبر 2015

مداخلة بعنوان

الإدراك السياسي للقادة العرب وأزمة الحكم

من إعداد

أ. **حميداني سليم**

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

مقدمة

تجري معالجة المسائل النفسية على نحو متزايد في ميدان الدراسات السياسية ، لاسيما في ارتباط هذه المسائل بمن يصنعون القرارات ، ويشرفون على عملية تطبيقها، ولقد شكلت الشخصيات السياسية العالمية البارزة موضوع كتابات بسيكولوجية متخصصة استفاضت في تحليل الأمراض والعقد النفسية التي يعاني منها هؤلاء، كما ركزت كتب سيرة أشهر القادة الذين كانت لهم أدوار في رسم مسارات أحداث العالم وتاريخ العلاقات الدولية ، على الجوانب النفسية في شخصية كل واحد منهم ، ومن هذا المنطلق انشغلت عدة دراسات سياسية خلال فترة سبعينات القرن العشرين بمحاولة إيجاد بدائل للنظرية العقلانية وتجاوز إطار الدولة ، بدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد والجماعة، كعوامل مؤثرة في سلوك السياسات الخارجية، ولم يكن العالم العربي ببعيد عن هذه الدائرة من الاهتمام الأكاديمي، وبالنسبة للمنطقة العربية فإن اختلاف الأنظمة الحاكمة ، وتباين أولوياتها وكذا مستويات تفاعلها دوليا وإقليميا، يضع مسألة قياس إدراك صانعي القرار في الدول العربية بشأن أزمات الحكم أمرا صعب الدراسة، وعلى هذا الأساس تقدم هذه الورقة البحثية تصورا ينبني على الربط بين الإدراك السياسي للقادة العرب، وكفاءة هؤلاء في تجاوز أزمات الحكم في إطار الاقتصاد الريعي، وكيف يمكن لهذا الربط أن يصمد أمام سوء الإدراك والتقدير الذين يعتريان حسابات هؤلاء القادة خاصة العسكريين منهم، وبذلك فإن الإشكالية التي ستكون محور هذه الورقة تتمثل في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تطابقت إدراكات القادة العرب بشأن إدارة الحكم في بلدانهم مع قدراتهم ونجاحهم في الاستمرار على رأس دولهم؟

01- في فهم النظم السياسية العربية

عند استعراضنا لطبيعة الدول العربية ونظمها السياسية، نجد هناك الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأتها وتطورها التاريخي، لهذا يمكن القول أن الدول العربية من الناحية التاريخية تعتبر دولا جديدة نسبيا، نشأت بمساعدة خارجية اشترطها الطور الثاني من التوسع الرأسمالي المتسم بالمنافسة بين مراكزه الدولية، وبهذا المعنى فان

نشوء الدول العربية لم يكن نتاجاً لصيرورة تاريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية ، رغم ما تعرفه هذه الأنظمة من تنوع[1]، ويمكن الإشارة إلى هذا التنوع عبر الإشارة لثلاثة أصناف أو طبقات متميزة لتلك الأنظمة الفرعية هي:

أ- الأنظمة ذات الشرعية التقليدية، والتي تشكلت بموجب قرارات دولية عقب الحربين العالميتين، مستندة على مقومات عائلية أو قبلية أو مشيخات وإمارات وراثية، ومن أبرز ما تبقى من هذه الأنظمة، النظم الملكية في كل من المغرب والأردن والجزيرة العربية ومملكة البحرين، وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، والكويت وقطر في منطقة الخليج، وهي الأنظمة ذات الطابع الاستبدادي، على الرغم من حرص بعضها على الظهور بمظهر الدولة الدستورية، وامتلاكها لمؤسسات دستورية وبرلمانات منتخبة، إلا أن السلطة فيها ظلت حكرا" للملك، أو السلطان، أو الأمير.

ب- الأنظمة ذات الشرعية الثورية، وهي أنظمة انقلابية قامت تحت لافتة قومية، تحكمها المؤسسة العسكرية (المتمدينة)[2]، وقد استمدت شرعيتها من استحقاقات الأمر الواقع، والمصالح والعلاقات الدولية التي كانت سائدة ومهيمنة، في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي وما بعده، ففيما كانت القيادات الفلسطينية تعاني من قمع واضطهاد النظام في سورية، دفع صلاح جديد بالجيش السوري لغزو الأردن سنة 1970 بحجة الانتصار للمقاومة الفلسطينية التي كانت تخوض حرب عصابات ضد النظام الأردني.

على غرار النظام الحاكم في ليبيا إلى غاية 2011م بزعامة العقيد معمر القذافي، قائد انقلاب (1969) الذي أطاح بالنظام الملكي الذي كان قائماً آنذاك، وقد أرسيت مؤسسات الدولة في هذا النظام على وفق (النظرية الثالثة)، التي صاغها العقيد القذافي وضمنّها في كراسات ثلاث أطلق عليها (الكتاب الأخضر)، طرح فيها شكل الدولة وفلسفتها وأهدافها وهياكلها المؤسسية، مقترحاً القرآن الكريم دستوراً لها بعد أن احتكر لنفسه وأسرته دون نصّ مكتوب، موقع القيادة للدولة والمجتمع مدى الحياة.

ج- الأنظمة الوارثة لأنظمة الشرعية الثورية، وهي أنظمة تسلّم السلطة فيها، رجال من الجيل الثاني أو الجيل الثالث بطريقة دستورية شكلية، كما هو حال أنظمة الحكم في كل من سوريا ومصر[3] وتونس، وهذه الأنظمة قد ورثت عن الانقلابيين الرواد إلى جانب السلطة، كل تقاليد الأنظمة الانقلابية المستبدة وثقافتها، وهذه الأنظمة قد عملت من جانبها على تطوير مؤسساتها القمعية وبناها التشريعية، وأساليب إدارة الدولة والمجتمع بما يناسب الظروف المستجدة، وما تتطلبه عملية الانتقال بهما إلى مرحلة جديدة من مراحل الدولة الشمولية.[4]

أثناء ما عرف بالحرب العربية الباردة ، كان التصور السلبي للدول العربية فيما عرفت بمحور القومية التقدمية ومحور الدول المحافظة الرجعية، أساس تبني سياسة المواجهة والشكوك بشأن النوايا المتأصلة بكل تحرك، وكان ذلك يحيل إلى ما يسمى بالتصورات المتبادلة *Mirror-Image*[5]، ضمن هذا الإطار كانت تلك الصور السلبية متداولة بين القادة العرب، ومثال ذلك أن الملك الراحل الحسن ثانيا صرّح في إحدى حواراته قائلا: كان القذافي يعتبر كل من يعتلي عرشا ، خائنا بالضرورة.[6]

استمرت التقاطعات والولاءات المتنقلة ، وكذا العداءات السمة الملازمة لطبيعة العلاقات بين تلك الأنظمة خلال الحرب الباردة، غير أنه بنهاية تلك الحرب و انهيار الاتحاد السوفيتي ، واجهت المنطقة العربية فراغاً استراتيجياً ، فقدت معه الدول العربية الحليفة لمعسكر الشرقي الدعم السياسي الذي كان يقدمه في كثير من المواقف والأزمات، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كانت أساسية في المسار التنموي لها.

لعل المأزق الأكثر فداحةً الذي وضعت الأنظمة القومية نفسها فيه، هو تلك التطبيقات الاشتراكية المنقوصة التي تورطت وورطت شعوبها بها، وهي تطبيقات مجتزأةً وممسوخةً عن النظم الاشتراكية الماركسية، وقد ظلت هذه التطبيقات مجرد عمليات مصادرة متعسفة لأدوات الإنتاج، ولم تكن على مستوى السياسة الخارجية، سوى عملاً دعائياً إن صح التعبير، لضمان مواقع آمنة، على الخارطة السياسية للنظام الدولي السابق ذي القطبية الثنائية،

والاحتماء بالمعسكر الاشتراكي، بعد التورط في قطيعة مفتعلة مع الغرب الرأسمالي، بذرائع قومية تتصدرها ذريعة القضية الفلسطينية، ومقولات الصراع العربي الإسرائيلي[7].

02- بناء الإدراك السياسي العربي الرسمي في ظل مطالب التغيير

ارتبط الإدراك السياسي للقادة العرب بشأن توقع التغيير في الوضع السياسي القائم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وكذا التخوف من تداعياته السلبية إن حدث، بمدى الإحساس بامتلاك القوة ، والقدرة على إعاقة ذلك التغيير، أو على الأقل تحريف المطالب المنادى بها، وأتاحت هذه القدرة لعدد من هؤلاء القادة تكريس نظام ديكتاتوري، فعدم وجود جيش قوي في ليبيا مثلا على غرار مصر وتونس، ترك المجال مفتوحا أمام انفراد القائد بالقرار السياسي، وهو ما كان يريده القذافي بشدة، حيث كان يخشى الجيش، ولا يثق به، بل اعتبره خطراً على نظامه، ولهذا قرر حله وإبداله بقوة جديدة تحت مسمى "الشعب المسلح" كبديل، حيث يتم تدريب كل فئات الشعب على استخدام السلاح [8]، ولقد ظلت مخازن ذلك السلاح تحت سيطرة وهيمنة النظام، وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي ترأسها أبناء القذافي أو أفراد قبيلته، على حساب القيادات الرسمية للقوات المسلحة ، ويعود ذلك إلى محاولة الانقلاب التي قام بها عمر عبد الله المحيشي عضو مجلس قيادة الثورة[9]، وترتب على الهيكل العشوائي المتداخل الذي جاء بعد 1969م في ليبيا، أنه بعكس البلدان المجاورة مصر أو تونس أو الجزائر ، لم تكن هناك أية جهة لديها السلطة والموارد التي تمكنها من الإطاحة بالقذافي، لذا فإن هذا الأخير ظل يستبعد قدرة الجيش في الإطاحة به.

اختلفت زاوية المعالجة لطروحات التغيير في الجزائر مثلا، فقد كوّن النظام القائم إدراكات صلبة مفادها أنّ أطر النزاع الداخلي ليست فقط في الدمار المادي، وأن مطالب التغيير المطروحة والمتوافق عليها من الطبقة السياسية بشكل واسع، ستسحب البلاد إلى حالة من الدمار المادي والتفكك المجتمعي، ولهذا أقدم الجيش على إلغاء الانتخابات التي كان من المتوقع أن تحقق الأحزاب الإسلامية الفوز بها في عام 1992، وتشكلت عصابات مقاتلة من التيارات الإسلامية المختلفة في جميع أنحاء البلاد، وكذا من جهات محسوبة على هؤلاء، كان من السهل

اختراقها، استهدفت الجيش وأنصاره والإسلاميين وعائلاتهم، ولجأ الجيش والشرطة إلى اعتقال أعداد كبيرة من أنصار التيار الإسلامي وتضييق الخناق بشدة على المعارضة عبر قانون الطوارئ، ووجد النظام متنفسه في توسيع دائرة قانون مكافحة الإرهاب وحظر التجول وتضييق الخناق أكثر وأكثر، وبعد أن ظهرت دلالات تشير إلى أن ما قام به النظام قد نجح، جاء التمرد مرة أخرى وبصورة أقوى في عام1994م، وارتكبت جرائم على نطاق واسع ضد المواطنين، ومع مرور الوقت؛ دخلت الجزائر في دوامة قوية من العنف، ما تسبب في ظهور التساؤل الشهير الذي طرح إعلاميا وفي منابر منظمات حقوق الإنسان: من يقتل من في الجزائر؟، ولم يعد السكان يعرفون من هم أطراف النزاع.[10]

مثال آخر يقدم صورة لحالة عدم التوافق بين الإدراك السياسي للقادة بشأن مطالب التغيير المطروحة في بلدانهم من جهة، والطموحات الفعلية للمواطنين في إحداث تغيير شامل من جهة ثانية ، تمت عنونته بمصطلح الثورة، وتحت شعار الشعب يريد إسقاط النظام، وعلى هذا الأساس حدث خلل في قدرة استيعاب هؤلاء القادة للمطالب الفعلية للشعوب العربية، فهي لم تعد تثق فيهم، وصارت مطالبه تتطور على نحو سريع، وفي هذا الصدد يقول بيتر هارلينغ *Peter Harling* مدير مشروع العراق، وسورية ولبنان في مجموعة الأزمات" :إن النظام في محاولته اللّحاق بمطالب المحتجين، كان دائماً متأخراً خطوة، إن لم يكن عدة خطوات، باقتراح إجراءات كان يمكن أن تلقى صدى لو أنها اقترحت قبل ذلك، لكنها تقع على آذان صماء عندما تُطرَح،يكون المتظاهرون قد انتقلوا إلى أمر آخر، إنهم لا يسعون لإصلاح النظام، بل إلى تغييره."[11]

يمكن الوصول من تتبع الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ 2011م إلى تصميم خريطة إدراكية لعدد من قادة النظم العربية، تصرفوا على أساسها، فخطوط الفصل في سوريا 2015م لا تشبه تلك التي رسمت في يوغوسلافيا السابقة وكرستها جمهوريات مستقلة، ولا تشبه تلك التي ترسم في العراق وقد تكرسها أقاليم حكم ذاتي على أساس عرقي أو طائفي، بل تشبه أكثر تلك التي تكرّست في الصومال، ومن الممكن التخلي عن سوريا

الحالية والاكتفاء بسوريا الصغرى إذا فرض التقسيم نفسه أمراً واقعاً[12]، ولقد جاء تدخل السعودية وأعضاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين في البحرين سنة 2011م، بعد أن أدرك هؤلاء أن هناك احتمالية لأن تسقط البحرين ولم يكونوا ليسمحوا بوقوع ذلك، فهذا خط أحمر للسعوديين والأنظمة الملكية المحافظة في المنطقة، ولكن رد الفعل البحريني جاء بعد ذلك متناغما في حزمه ضد المعارضة مع دعم ضمني أو فعلي واضح من دول مجلس التعاون الأخرى، مما تسبب في خلق مشكلة، لأن هناك غالبية شيعية في هذه الدولة، ولا يمكن لجم الغالبية على الدوام من دون المخاطرة بحدوث نوع من رد الفعل العنيف.[13]

إن تأسيس ميليشيات على غرار جيش المهدي وفيلق عمر والجيوش الإسلامية الأخرى يتصل مباشرة بالحقل الدلالي الأكثر سخونة وخطورة وخاصة عندما يتم استنفار المخزون التاريخي، أو إعادة إنتاج الاسم الدلالي في إستراتيجية توازنات وتوسيع دائرة العنف الطائفي وفي الرهانات السياسية الواقعية لتوليد القوة. [14]

ضمن إطار الاحتشاد الطائفي ، أخذت النزاعات العربية الداخلية، تميل أكثر لأن تستنفر المخاوف الجدية لعدد من الأنظمة العربية في فهم خطوط جديدة للتقسيم في المنطقة، حيث حذّر الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن مبكرا العرب السُنة في ديسمبر 2004م، من وصول حكومة موالية لإيران إلى السلطة في العراق ،تعمل بالتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء محور يخضع للنفوذ الشيعي، ويخل بالتوازن القائم مع السُنة ،وذلك عبر ما سماه هو بالمثلث الشيعي أو الهلال الشيعي[15]، وقصد به التكوينات البشرية المسلمة الشيعية، التي تمتد من إيران، عبر جنوب العراق، البحرين، وشرق السعودية، وشمال سوريا، إلى سهل البقاع والجنوب اللبناني، ثم انضم الرئيس المصري حسني مبارك إلي الملك الأردني، لينبه في ربيع 2006م، إلى أن ولاء المسلمين الشيعة العرب ليس لبلدانهم العربية التي يعيشون فيها ويحملون جنسيتها، ولكن لإيران!." [16]

تتعاظم خطورة هذه الولاءات في بلد يحكمه هذا التشنج الطائفي ، ففي لبنان عجز أمراء الحرب الأهلية عن حسم خلافاتهم، وانتهت تلك الحرب دون إنتاج منتصر ومهزوم، وهذا نظرا لعمق طبيعتها الطائفية من جهة،

وتداخلها بالواقع الإقليمي الذي لم يصل إلى توازنات ثابتة، من جهة ثانية، وكذا الشعور بأن الحرب لم تنته، وبأن السلم ليس سوى فاصلا مؤقتا بين حرب كانت وحرب ستكون.

جانب آخر يمكن التنبيه إليه بشأن حساسية مسألة التغيير لدى الأنظمة العربية، خصوصا إذا اقترن هذا التغيير بمطالب تنبع من الشعب في حد ذاته، بالموازاة مع حالة انغلاق شديد للنظام السياسي، ولهذا تشكل الديمقراطية وحرية الاختيار ومطالب التداول على السلطة تهديدا وجوديا لتلك الأنظمة، وقد وعت هذه الأخيرة حجم هذا التهديد منذ نشأتها، ففي انقلاب 1948 مثلا في اليمن أراد قائده عبد الله الوزير تعزيز سلطته ، واعتقد أن ذلك لن يتم إلا بالحصول على اعتراف خارجي، ولتحقيق هذا الهدف أراد أن يبين للعالم أن الانقلاب كان داخليا شعبيا ، وكان هذا التبرير مثار تخوف وعدم ترحيب من الدول العربية، بل كان تأثيره سلبيا وخصوصا من دوائر العرش السعودي التي خافت من انتشار هذه الظاهرة " التحرك الشعبي في قلب نظم الحكم " في بقية شبه الجزيرة العربية،[17] وتتطابق هذه الصورة مع الحالة البحرينية سنة 2011.

03- الظاهرة العسكرية وأزمات الحكم في العالم العربي

بيّن ماكس فيبر أهمّية المؤسّسة العسكرية في سياق أداء النظام السياسي باعتبارها مصدراً من مصادر القوّة والسلطة في المجتمع، فكان تفسيره لأنماط الشرعية من بين أهمّ المقاربات النظرية التي أظهرت دور النخب العسكرية، من خلال طرحه للنمط الكاريزمي للسلطة القائم على الولاء لفرد أو لجماعة معيّنة، بناءً على تميّزه أو تميّزها، أو بناءً على ما يُمكن أن يأتي به هذا الفرد أو هذه الجماعة، وبالتالي فإنّ سيطرة الجيش على السلطة غالباً ما تقترن بكاريزما مرتبطة بالدور البطولي لقائد الجيش أو للمؤسّسة العسكرية بعامّة. [18]

لم يبرز الدور السياسي للجيوش العربية إلا بعد استقلال الدول العربية، حيث أن رحيل الاستعمار ترك فراغا سياسيا كبيرا في تلك الدول، وفي ظل عجز الأحزاب السياسية والقيادات المدنية على ملء هذا الفراغ، انبرت القيادات العسكرية لهذه المهمة، كما أن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية لم يبرز إلا في ظل أوضاع سياسية

فاسدة، وهو ما يفسر ظاهرة الانقلابات العسكرية المتتالية خاصة في سوريا على مدار عقدين من الزمن 1949م-1970م[19]، فلقد كانت بداية سيطرة العسكريين على الحياة السياسية مع أول انقلاب عسكري عرفه الشرق الأوسط في مارس عام 1949م بسوريا ، والذي كان فاتحة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية ، والتي بلغت 41 انقلاباً في الفترة بين عامي 1936 و1970. [20]

تختلف الجيوش العربية في بنيتها وتسليحها، وكذا مدى احترافيتها وقدرتها على الهيمنة على الشأن السياسي للدولة، فالجيش اليمني مثلا حديث التكوين وبنيته الأساسية قبلية، ولهذا تطغى تجاذبات الانتماء القبلي على انضباط الجيش ووحدته، في حين أن الجيش المصري جيش قديم عمره يتجاوز 200 سنة ، وظلّ جزءً من نسيج المجتمع المصري، أساسه التجنيد الإجباري وقوامه نظم الخضوع والانضباط العسكري، والولاء التام للقيادة العسكرية قبل القيادة السياسية، ولعلّ ما يثبت ذلك انحيازه الدائم لتلك القيادة على غرار ما حدث سنوات 1952م و1971 و2013م[21]، حين لم تستطع القيادة السياسة إخضاع القيادة العسكرية.

إن هشاشة القاعدة الشرعية التي تستند إليها نظم الحكم العربية، ظلت تغري الجيش بالاستيلاء على السلطة، والواقع أن الجيوش العربية في علاقتها بالأنظمة السياسية تطرح ثنائية فريدة ، فهناك جيوشٌ صنعت الدولة، في حين أن هناك دولا صنعت الجيوش، وفي الحالة التونسية مثلا، فإن الدولة هي التي صنعت الجيش، بينما في كثيرٍ من التجارب العربية، فإن الجيش هو الذي يصنع الدولة، على غرار النموذج الجزائري، وعندما يصنع الجيش الدولة يُصبح قوة سياسية في الحالات العادية تحكم بشكل غير مباشر، وفي أوقات الأزمات تتقدم إلى الواجهة السياسية بشكلٍ مباشر، وتتحكم في مسار ونشاط النظام السياسي.

عرفت قيادة الجيوش العربية بشكل عام صنفين : قيادات من كبار الضباط وأخرى من صغار الضباط، فكبار الضباط كانوا دائماً جزء من بنية النظام السياسي وهم حماة النظام باستمرار، وحين يصل فساد الفئة الحاكمة إلى الدرجة التي تُهدّد بقاء النظام، يتدخل هؤلاء الكبار ليُغيّروا فئة بفئة أخرى، ويحافظوا على النظام كما هو ، ثم

يعودون إلى الثكنات وهم دائماً مطيعون للقيادة السياسية، صغار الضباط هم الفئة التدخلية التي إن تدخلت، تسعى إلى قلب النظام واستبدال فئة أو طبقة حاكمة بأخرى. [22]

يمكن ملاحظة أنه في دول العالم العربي، قد تم تدمير تقاليد الجيش العسكرية، وقواعد الولاء وقواعد الأقدمية والمؤهل العلمي، وكذا الخبرة والتخصص، وتفشى التدخل العسكري في العالم العربي ، حتى غدا وقوع انقلاب في بلد مثل السودان ينظر إليه بحسبانه جزءاً طبيعياً من العملية السياسية، وأصبح تعاقب المدنيين والعسكريين على السلطة، فيما غدا يعرف بالباب الدوّار، النمط السائد في العمل السياسي في بلدان مثل السودان[23]، كما أن الجيش المصري بعد انقلاب 1952م لم يعد فقط يُمثّل قوةً ردعية، وإنما صار يُمثّل أيضا قوةً اجتماعية وسياسية واقتصادية، فأكثر من 30% من الاقتصاد المصري هو تحت إدارة الجيش.[24]

04- إدراك القيادات العسكرية العربية بشأن التغيير وكفاءة النظام السياسي

لماذا يتدخل العسكريون في الشؤون السياسية؟ يقول العالم النفسي الإيطالي اميليو سيرفاديو Emilio Servadio: إنّ التعود على الحياة في الثكنات حيث الانضباط والمراتب لا جدال فيها، وحيث الأوامر لا تُناقش مطلقا ولا موجب للتفكير الانتقادي كل ذلك يُؤدي إلى الاستبداد، ويسفر الطموح إلى الاستبداد عن رغبة حتمية في جعل مثل هذا النظام المطلق يشمل الحياة الاجتماعية أيضا، [25]

جسد تدخل العسكريين في حكم الدول العربية حالة الاندفاع نحو امتلاك السلطة، ومن ثمّ احتكارها، والانفتاح غير المحسوب على المؤسسة العسكرية، بما يعرف عنها من شيوع روح الجندية المفعمة بثقافة (الآمر والمأمور)، وتواضع المستوى الفكري الثقافي والمعرفي بشكل عام، إلاّ في استثناءات نادرة ومهمشّة، ولا أدل على ذلك من مثال يمكن إيراده هنا، ففي عام 1979م وقف علي حسن المجيد أحد الوزراء العراقيين في قاعة الخلد طالبا الحديث من الرئيس صدام حسين وهو ابن عمه: لا أريد لوم القيادة ولا أريد ألوم نفسي، ولا أي أحد مهما يكون، لأن كل ما عملته القيادة صحيح، وكل ما ستعمله هو صحيح، ومؤمنون بها إيمانا مطلقا.

لقد أرسى صامويل هانتنغتون *Samuel Huntington* نموذجاً تقوم على أساسه العلاقات العسكرية المدنية وهو درجة المهنية، فكلما كانت المؤسسة العسكرية مهنية في مهمتها، ابتعدت عن التدخل المباشر في السياسة، وكلما قلت مهنيتها، ازدادت تدخلاً في السلطة، وتكمن مهنية القوات المسلحة في تجويد مهمتها الأساسية، وهي حماية البلاد من التهديد الخارجي، وهي ليست معنية بقضايا الأمن والسياسة الداخلية. (26)

تؤكد معاينة الأحداث التي جرت في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أنه وبالرغم من اختلاف بنية المؤسسات العسكرية، وتباين أهدافها في الدول العربية، وأحيانا تضاد اتجاهاتها الإيديولوجية، إلا أنها تشترك في كونها تدفع نحو تنمية شبكة من علاقات التضامن، والإحساس بالمصير المشترك، بل وينمّى ذلك نحو قدر كبير من الإيمان بالهدف المشترك، ففي بيان تأييده للانقلاب العسكري في العراق في 14 جويلية 1958م ، قال عبد الناصر :إننا اليوم نشعر أن راية الحرية تعلو وترتفع، إن القومية العربية قد انطلقت من عقالها، وأنا اليوم أيها المواطنون، أتجه إلى إخوانكم في العراق ، وأقول لهم : إننا معكم أيها الإخوة ، فإن معركتنا واحدة، لأننا شعب واحد ، لأننا أمة واحدة. (27)

في جوّ الخوف الذي أرسته النظم العسكرية في العالم العربي ، كانت نتائج اللجان الانتخابية تصل فعليا في الغالب إلى 100% ، مثلما حدث في استفاء مارس 1965م بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) على الدستور ورئيس الجمهورية ، فلم يكن الأمر يتعلق بالتزوير بقدر ما كان يتعلق بخوف الأفراد .(28)

مع بداية حالة الاضطراب السياسي في العالم العربي مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ يتبدى الدور الفعلي للجيش في حسم الأحداث، أو القدرة على توجيهها ، أو الدفع بالتغيير نحو مسارات غير متوقعة من قادة الحراك السياسي أنفسهم، فقد ظهرت مثلاً العقيدة الحقيقية للجيش السوري الذي بدا أنّ أفراده حماةٌ للنظام لا الديار، بل حتى طبيعة الانشقاقات في صفوف الجيش السوري، عمّقت الاعتقاد بطائفية تركيبته، بعد أن سيّسه نظام البعث منذ ستينات القرن الماضي وهدم روحه الاحترافية وسخّره لحماية طائفةٍ ونظام(29)، فيما

تفكك الجيش الليبي عند أول صدام فعلي مع المنتفضين في 2011/02/17م بين من التحقوا بما سمي بالثوار، ومن اختار مساندة النظام الليبي، وأطلق عليهم توصيف كتائب القذافي، كونهم كانوا أبعد عن الصورة الحقيقية للجيش النظامي، واحتكر قيادة هذه الكتائب أبناء القذافي والمقربون منه، وانتهى وجود الجيش الليبي مع التدخل الأطلسي، الذي مكّن في النهاية من القضاء على رأس النظام ، وتشتيت محيطه القرابي، وكذا كتائبه العسكرية، على نحو مخالف تماما كان الجيش التونسي على قدر من الاحترافية والالتزام ، وساهم في إزاحة نظام بن علي والدفع بالبلاد نحو مرحلة انتقالية، جنبتها حالة عدم الاستقرار.

يوضح ديفيد سنغر *David Singer* هذا الطرح قائلا: لقد توصلت قيادة الجيش في مصر لنفس الاستنتاج الذي توصل إليه جيش كوريا الجنوبية في الثمانينيات واندونيسيا في التسعينيات، لقد تحول فجأة القائد الأعلى للبلاد من إضافة إلى عبء.(30)

بعد سنة 2011م ونتيجة لتباطؤ الحسم في سوريا ، اتجه العسكريون العرب إلى تنسيق جهودهم ضمن ما يمكن وصفه بالثورة المضادة من أجل استعادة قدرتهم على التأثير والتحكم في مجريات الأحداث السياسية، وعلى هذا الأساس نجح قائد الجيش في مصر في إزاحة أول رئيس مدني منتخب في جويلية 2013م، واستلم السلطة بعد مرحلة انتقالية شكلية، كان هو الحاكم الفعلي للبلاد فيها، وفي غضون الاحتجاج الشعبي إليه، لجأ قائد الانقلاب إلى إثارة مخاوف المصريين بشأن عدم الاستقرار ، وإمكانية أن تتحول مصر إلى بلد فاشل على غرار سوريا وليبيا والعراق، واستخدم خطاب حروب الجيل الرابع بكثافة، للإيحاء بأن دولا كثيرة في العالم تتآمر ضد مصر، وفي مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة وإسرائيل ، في تنافر إدراكي لا يمكن إخفاؤه، وذلك لترسيخ قناعة لدى المواطن بأن الدولة لا تحتاج إلى سياسيين وأحزاب، ولكنها في حاجة إلى قادة عسكريين.

خاتمة

تتحدد رؤية صانعي القرار وفق طبيعة المؤسسات القائمة في الدولة، ومدى اتساع دائرة المشاركة السياسية إلى جانب العوامل الذاتية للقيادة، هذه العوامل تمثل الإطار المحوري في فهم سياسات القادة العرب، الذين يتحركون

في مجال أرحب وأوسع لا تحده القوانين ولا المؤسسات التمثيلية للشعوب، وبحكم هذا الواقع يصبح من العسير جدا أن يتقبل هؤلاء القادة أي مطالب بالتغيير ، لأن من شأن ذلك أن يفتح مجالا من التنازلات التي لا يمكن إيقافها وإطار من العمل السياسي الذي لا يمكن التراجع عنه، وعلى أساس هذه الرؤية يزداد تصلب القادة العرب في انفرادهم بالقرار ورفض أي معارضة بناء على مبرري الخوف والتحدي، وفي ذلك تحيا ثنائية القصر والقبر، إما تأكيد الطابع العنفي والاستبدادي والتمسك بالسلطة، أو الانخراط في منحى صدامي ينتهي بالقائد إلى القتل أو الانقلاب المضاد والسجن، وهو ما انتهى إليه الأمر مع القذافي وصدام وعدد من قادة العالم العربي في النصف الثاني القرن العشرين.

الهوامش

(1)- لطفي حاتم، **النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية**، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 3277، بتاريخ: 2011/02/14، أطلع عليه بتاريخ 2015/11/20، متوفر بشبكة الإنترنيت على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246080

(2)- ضياء الجصاني، **الدولة القومية العربية بين مأزق التصيّر واستحقاقات التحول نحو الديمقراطية**، مجلة مدارك، العدد الثالث، يونيو، 2006، المقال أطلع عليه بتاريخ 2015/11/20، متوفر على شبكة الانترنيت على الرابط :
http://www.madarik.net/mag3/13.htm

(3)- للدلالة على قدرة هذه الأنظمة التي تصف نفسها بكونها ثورية على التحول إلى النقيض ما حدث في الجلسة الشهيرة التي شهدت افتتاح دورة مجلس الشعب المصري سنة 1977م، حين أعلن السادات استعداده للذهاب للقدس بل وللكنيست الإسرائيلي، وقال: "ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". وانهالت عاصفة من التصفيق من أعضاء المجلس، ولم يكن هذا الهتاف والتصفيق يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلا إلى القدس. أنظر: مأمون سويدان،**علاقات إسرائيل مع العالم العربي**، في عاطف أبو سيف (محرر)، **علاقات اسرائيل الدولية .. السياقات والأدوات - الاختراقات**، (فلسطين: رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار ،ط01، 2014)، ص:419.

(4)- ضياء الجصاني، مرجع سابق.

(5) - للتوسع بشأن التصورات المتبادلة يرجى العودة إلى : محمد السيد سليم **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط01، 1998)، ص: 423.

(6)- إيريك لوران، **ذاكرة ملك: الحسن الثاني**، ترجمة عثمان العمير،(السعودية: الرياض، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ط02)،1993 .ص:84.

(7)- ضياء الجصاني، مرجع سابق.

(8) -Bruno Haghebaert **,The political transformation of Libya under QADHAFI,** Africa Focus, Vol.4, Nr.3-4, 1988-01-01, pp. 153-168.

(9)-محمد مهدي، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، مجلة آفاق إفريقية، العدد34 ، الهيئة العامة للاستعلامات،(يوليو)2011، ص ص:73-90.

(10)- فلورنس جاوب، **لماذا تفشل الأنظمة العربية في مكافحة التمرد؟**، ترجمة الخليج الجديد، مقال منشور بتاريخ 2015/06/24، على شبكة الانترنيت، أطلع عليه بتاريخ:2015/11/20، على الرابط الإلكتروني:

http://all4syria.info/Archive/226435

(11)-Crisis Group Middle East/North Africa Report N°109,**Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-Motion Suicide**, 13 July 2011.

(12)- أمين قمورية، **صوملة لا تقسيم**، جريدة النهار، لبنان،بتاريخ 2015/06/02، السنة 82، العدد25693، ص:10.

(13)- مايكل وايتنغ، **غريغوري غوس: الانتفاضات العربية "وحّدت" الدول الخليجية**، المجلة، 2011/05/25.

(14)- يوسف محسن، **أثريات الطائفية السياسية: مقاربات أولية في العنف والعنف الطائفي**، مجلة مدارك، السنة الأولى، العدد الثالث، سبتمبر2006 ، النسخة الإلكترونية ، أطلع عليه بتاريخ 2015/10/16،على الرابط:

http://www.madarik.net/mag3/7.htm

(15)- نبيل غيشان، **العاهل الأردني حذر من تمدد "الهلال الشيعي" لكن إيران نجحت بالإمساك بالملفات الساخنة**، جريدة الحياة، لندن، 2006/12/30، العدد:15975، ص:09 .

(16)- سعد الدين إبراهيم، **لماذا يتصرف المسلمون السُنة كأنهم أقلية مذعورة؟**،جريدة المصري اليوم، بتاريخ السبت 17 مارس 2007، العدد 1007،ص:13.

(17)- محمد شيا، مرجع سابق، ص:116.

(18)-حسّان دواجي محمد،**الجيش وعلاقته بالسلطة في الدول النامية**،مقال من شبكة الانترنيت، منشور بتاريخ 2015/02/21، أطلع عليه بتاريخ:2015/10/10، على الرابط الإلكتروني:

http://www.noonpost.net/content/5522

(19)- شاكر النابلسي، **صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (1989-2000م)**، (لبنان: بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط01، 2003)، ص:22.

(20)- قناة الجزيرة الفضائية، ، برنامج الواقع العربي، تقديم عبد الصمد ناصر ، حلقة بعنوان: الجيوش العربية.. الدفاع عن الحدود أم حماية النظم؟، تاريخ الحلقة: 2014/10/1.

([21])- يتعلق الأمر بانقلاب 1952م ضد الملك فاروق، وتحرك الجيش ضد ما سمي مراكز القوى من أنصار عبد الناصر في 15 ماي 1971م لمساندة السادات آنذاك كأهم الضباط الأحرار المتبقين، ثم بتحرك الجيش مرة ثالثة في إزاحة الرئيس محمد مرسي وتغيير النظام السياسي القائم في 03 جويلية 2013.

(22)- قناة الجزيرة الفضائية، برنامج الواقع العربي، تقديم عبد الصمد ناصر، حلقة بعنوان: **الجيوش العربية.. الدفاع عن الحدود أم حماية النظم؟** تاريخ الحلقة: 2014/10/1.

(23)- حسن الحاج على أحمد، **الإنقلابات العسكرية في السودان: الأسباب والدوافع**،مقال صادر عن مركز التنوير البحثي، .....

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88

(24)- قناة الجزيرة الفضائية، ، برنامج الواقع العربي، تقديم عبد الصمد ناصر، مرجع سابق.

(25)-عبد الله مكى، **الانقلابات العسكرية.. الأسباب والدواعي**، مقال منشور في شبكة الانترنيت بتاريخ: 2015/05/4، أطلع عليه بتاريخ: 2015/10/18، على الرابط الإلكتروني:

http://alwandaily.com/?p=3519

(26)- Samuel Huntington, **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations**. New York: Vintage Books. 1964,p:87.

(27)- إبراهيم أحمد الغدوي، **قادة التحرير العربي في العصر الحديث**، (الجمهورية العربية المتحدة: القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1958)،1958.ص:157.

(28)- في هذا الإطار نجد شهادة عبد اللطيف البغدادي نائب عبد الناصر آنذاك، حيث وبالرغم من أنه كان يعارض عبد الناصر،إلا أنه لم يستطع أن يصوّت إلا عليه، وذلك نتيجة التضييق الذي كان يمارس على عائلته وأقاربه، ولم يصوت أحد في لجنته ضد عبد الناصر. أنظر: سامي جوهر، **الصامتون يتكلمون**،(القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ط01، 1975)، ص:76.

(29)- قناة الجزيرة الفضائية، ، برنامج الواقع العربي، تقديم عبد الصمد ناصر ، مرجع سابق.

(30)- بول ميجيا، **حراس الثورة: دور الجيش في الثورتين التونسية والمصرية**، المجلة،ع 1562،أفريل(2011). ص ص:18-20.